مجلة جامعة كركوك للعلوم الزراعية ... المجلد (10) العدد (4) 2019
Journal of kirkuk University for Agricultural Sciences ...Vol (10) No. (4) 2019

تطور نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي العراقي للمدة 1990-2016

قيس ناظم غزال [1] رامیا عامر خلیل [1]

- [1] كلية الزراعة والغابات ـ جامعة الموصل

- تاريخ استلام البحث 2018/10/10 وقبوله 2019/3/5 .

الخلاصة

يشهد العراق عجزاً في إنتاج المنتجات الزراعية مقارنة باحتياجاته المحلية منها وذلك تمثل في انخفاض نسبة مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي، ويعود سبب ذلك في عدد من المعوقات منها ما يتعلق بالموارد المائية ونوعية الترب والعوامل الاقتصادية، وتخلف اساليب الإنتاج الزراعي فضلاً عن المشاكل الاجتماعية في أرياف العراق. اعتمدت الدراسة على فرضية مفادها أن تناقص كميات الإنتاج الزراعي في العراق أدى إلى تدني نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي خلال المدة 1990-2016، ومن أجل اثبات فرضية البحث تم تقسيم الناتج الزراعي إلى أربعة أصناف هي المنتجات النباتية ومنتجات الثروة الحيوانية وموارد الغابات والثروة السمكية، وفيها تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية في حساب نسب مساهمة كل نوع في الناتج الزراعي، وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج منها تناقص نسبة مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي خلال مدة الدراسة، ومنها نستنتج أن القطاع الزراعي لم يحظَ بالاهتمام الكافي من قبل المختصين فيه، وإلى تعثر السياسة الإنتاجية الزراعية، لذا نوصي بزيادة قيم التخصيصات الاستثمارية في مجال البنى التحتية الزراعية واستقطاب شركات الاستثمار الأجنبي المباشر لتوظيف أموالها وخبراتها في الزراعة العراقية، وتطبيق سياسات وإجراءات الحماية الجمركية على المنتجات الزراعية المحلية، وتطوير وتدريب القوى العاملة الزراعية على أساليب الإنتاج الحديثة.

الكلمات المفتاحية: نسب مساهمة، الناتج الزراعي، العراق.

Development the ratios of agriculture products participating in the total agriculture products in Iraq for 1990-2016

Kays Nadhim Ghazal [1] Ramya Amer Khalil allalaf [1]

- **[1] College of Agriculture and Forestry - Mosul University**

Abstract

Iraq witnesses a deficit in the production of agriculture products compared to its domestic needs. This is due to the low contribution of agricultural products in agricultural output, due to a number of obstacles, including water resources, soil quality, economic factors, lag in the methods of agricultural production and social problem in rural areas of Iraq. The study was based on a hypothesis that the decline in the quantities of agricultural production in Iraq led to a low rate of contribution of agricultural products in agricultural output during the period 1990-2016. In order to prove the hypothesis of the research, the agricultural output was divided into four categories, plant products, animal products, forest resources and fish wealth .It was based on time series data in calculating the contribution ratios for each category in agricultural output. A number of results have been reached, including a decrease in the contribution ratio of agricultural products in agriculture output during the study period, which we conclude that the agricultural sector did not receive sufficient attention by specialist in it as well as the stumble policy in agricultural production therefore, we recommend increasing the value of investment allocations in the fields of agricultural infrastructure and attracting foreign investment companies directly to invest their funds and expertise in Iraqi agriculture and the implementation of policies and procedures of tax protection of the local agriculture products and the development and training of agricultural workforces on the methods of modern production

Key words: Participation, ratios, agriculture product, Iraq.

المقدمة

يعّد القطاع الزراعي في البلدان النامية والمتقدمة مصدراً رئيساً من مصادر توفير المنتجات الغذائية اللازمة لبقاء الإنسان وفي اسهامه بتوريد العملات الأجنبية عن طريق صادراته أو الحد من الاستيرادات الزراعية، كما أنه يسهم في توفير الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات المحلية ولاسيما في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية، فضلاً عن كونه سوقاً لتصريف منتجات القطاعات غير الزراعية، ومصدراً لتشغيل أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة، وتعد منتجاته مدخلات وسيطة في العديد من الصناعات الغذائية والتحويلية، أما العراق فقد وصل إلى وضع حرج تمثل في اعتماده على المصادر الخارجية في اطعام سكانه وتدهور فيه نصيب الفرد من الناتج الزراعي بسبب تراجع مساهمة المنتجات الزراعية في تكوين مفردات

الناتج الزراعي ويعزى سبب ذلك في تدني كفاءة أداء القطاع الزراعي، وعدم نجاح السياسات الزراعية المعتمدة فيه للحد من التبعية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي على مستوى القطر الأمر الذي أدى إلى زيادة قيم فاتورة الاستيرادات الغذائية التي وصلت إلى مستويات رقمية عالية جداً.

مشكلة البحث:

يتسم القطاع الزراعي في العراق بانخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج ويعزى سبب ذلك في النقص في عوامل الإنتاج ولاسيما عنصر رأس المال والإدارة الكفوءة التي باتت تشكل احدى أهم السمات الأساسية للزراعة العراقية، مما ترتب على ذلك اختلاف طبيعة العلاقة بين عنصر رأس المال وبقية الموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق التوليفة المثلى من عوامل الإنتاج الهادفة لرفع نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي، يرافق ذلك بدائية وسائل الإنتاج الزراعي التي عدت صفة ملازمة لهذا القطاع، واقتصار تركيب الإنتاج الزراعي على عدد محدود من المنتجات ثم خضوع الزراعة العراقية لظروف المخاطرة واللايقين لعدم امكانية توجيه الموارد الانتاجية نحو طرائق الاستخدام الأمثل، وتكرار حالات تغير مناسيب مياه نهري دجلة والفرات، وتعدد حالات الاصابة بالآفات الزراعية ومشاكل الملكية وتفتت الحيازات الزراعية وإلى غير ذلك من العوامل التي أثرت سلباً في نسب مساهمة المنتجات الزراعية في تكوين الناتج الزراعي، وذلك جعل الأنشطة الزراعية لا تفي بطلب السكان على المنتجات الزراعية وفي مقدمتها الغذاء.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من حساب تطور نسب مساهمة المنتجات الزراعية في تكوين الناتج الزراعي لما تمثله المنتجات الزراعية من أهمية بالغة في حياة الأفراد ومنها يتضح بأن الكميات المنتجة منها لا يتناسب مع نسب الزيادة الحاصلة في اعداد السكان بسبب قلة أعداد وأنواع الحوافز الممنوحة للمنتجين الزراعيين والمعوقات الإدارية والظروف الطبيعية التي تسهم بتأثيراتها غير الايجابية في زيادة المنتجات الزراعية، الأمر الذي عكس أثره في تدني نسب مساهمة المنتجات الزراعية في تكوين مفردات الناتج الزراعي في العراق خلال مدة البحث.

هدف البحث:

تعد دراسات نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي ضرورية للتعرف على التغيرات التي تحصل فيها عقب تنفيذ العديد من خطط التنمية الزراعية في العراق، ومن ثم ملاحظة أسباب التغيرات الحاصلة في النسب المذكورة والتي هي نتيجة للتغيرات الحاصلة في السياسات الزراعية المعتمدة، لذا يهدف البحث إلى دراسة تطور نسب مساهمة المنتجات النباتية والحيوانية وموارد الغابات والثروة السمكية في تكوين الناتج الزراعي في العراق خلال المدة 1990-2016.

فرضية البحث:

تعد الأبحاث الخاصة بنسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي ذات أهمية بالغة كونها تبين التطورات الحاصلة في كل نوع من أنواع المنتجات في الناتج الزراعي لذا يعتمد البحث على فرضية مفادها ان تناقص كميات الإنتاج الزراعي في العراق أدى إلى تدني نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي العراقي.

منهج البحث:

1- اسلوب البحث:

اعتمد الباحثان على اسلوب التحليل الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية التي درست الموضوع نفسه.

2- المدة الزمنية:

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها سبعة وعشرون عاماً 1990-2016، واحتوت الدراسة على مبحثين تضمن الأول العرض المرجعي والدراسات المعاصرة عن تطور نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي أما الثاني فقد اهتم في توضيح نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي في العراق خلال مدة البحث وفيه تم الاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات والدراسات السابقة التي اهتمت في هذا الموضوع، واحتوت الدراسة على خلاصة ومقدمة وأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

العرض المرجعي والدراسات المعاصرة عن تطور نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي مرحلة أولى من مراحل الانطلاق الذي اعتمدت عليه البلدان المتقدمة من أجل تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصاداتها خلال المراحل الأولى من تنميتها الاقتصادية، إذ تجلت أهمية القطاع المذكور في أدبيات التاريخ الاقتصادي لمراحل النمو في كتابات كل من F. List، 1841 و W. Rostow، 1960 على ضرورة كون القطاع الزراعي قطاع قائد في الاقتصاد لاسيما في مراحل النمو الأولى ثم توالت كتابات عدد من الاقتصاديين منهم W. A. Lewis ، 1954 و W. Nichollas، 1960 و Jorgenson, Ranis-Fei, Johanston-Mellor، 1961 و L. W. Witt، 1965 التي تلخصت آراءهم في زيادة نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي باعتبارها مصدراً مهماً للغذاء والموارد النقدية من خلال صادراتها، فضلاً عن كونها سوقاً للسلع غير الزراعية، لذا عد القطاع الزراعي حسب آراء هؤلاء المفكرين عاملاً مهماً في تعجيل التنمية الاقتصادية، ومن هذا الشأن ارتأينا تسليط الضوء على أهم الدراسات التي تناولت الموضوع المذكور وبحسب تسلسلها التاريخي، وعلى الرغم من محدوديتها فسيتم الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث.

ففي عام 1987 نشر Anderson دراسة عن سبب انخفاض الزراعة مع النمو الاقتصادي أوضح فيها بأن البلدان النامية تشهد نمواً اقتصادياً بطيئاً في حين تشهد قطاعاتها الزراعية نمواً سالباً على الرغم من أنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج

أنواع متعددة من المنتجات الزراعية، وقد أوضح الباحث سبب ذلك في حقيقتين هما تزايد معدلات الطلب على الغذاء إلى الحد الذي جعل هذه البلدان غير قادرة على اطعام سكانها مما تطلب منها الاعتماد على المصادر الخارجية في ذلك، وقلة استخدام الوسائل الحديثة في قطاعها الزراعي وذلك جعل نسب مساهمة منتجاتها الزراعية متدنية في ناتجها الزراعي، وأشار الباحث في هذه الدراسة إلى أهم الوسائل التي من شأنها تطوير القطاع الزراعي النامي مستنداً على نتائج دراسات كل من شولتز 1954 وكوزنتس 1966 وجونسون 1973 التي ركزوا فيها على استصلاح الأراضي والاهتمام بالمشاريع الاروائية ومكافحة الآفات النباتية والأمراض التي تصيب الحيوانات لما لهذه الوسائل من دور بالغ الأهمية في زيادة نسب مساهمة المنتجات الزراعية في ناتجها الزراعي (Anderson, 1987)، وفي عام 1987 اوضح النجفي في دراسته بأن القطاع الزراعي في أغلب البلدان النامية يواجه قدر من المشاكل التي تعيق نموه إلى الحد الذي أصبح فيه هذا القطاع لا يساهم وبنسب كبيرة في ناتجها المحلي الإجمالي، ويعزي الباحث سبب ذلك إلى تواضع نسب مساهمة منتجاته الزراعية والحيوانية في تكوين الناتج الزراعي في البلدان المذكورة، وفي هذا الشأن أكد العديد من الاقتصاديين امثال كوزنتس، جونستن، كريستين وميلور بأن البلدان النامية عليها أن تسعى لتطوير قطاعاتها الزراعية أي رفع نسب مساهمة منتجاتها النباتية والحيوانية في ناتجها الزراعي حتى تتمكن من أن تعالج مشكلة الفقر فيها (النجفي، 1987، 87)، وفي عام 2004 أجرى خبراء الصندوق السعودي للتنمية الاقتصادية دراسة أوضحوا فيها بأن زيادة الكميات المنتجة من المحاصيل النباتية ومنتجات الثروة الحيوانية والمائية والغابات والمنتجات الاستراتيجية والنقدية في البلدان النامية لها دور كبير في رفع معدل النمو الزراعي فيها كونها تسهم في التقليل من حدة الفقر وتحقيق التنمية الزراعية والاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير إنتاج المنتجات المذكورة يؤدي إلى زيادة إنتاج الغذاء وتحسين الوضع المعاشي في أرياف البلدان النامية التي تعد فيها الزراعية مصدراً رئيساً للدخل فضلاً عن دورها في تشغيل نحو 60% من السكان الزراعيين (المملكة العربية السعودية، 2004، 19-37)، وأوضحت دراسة حسن والياسري عام 2005 بأن القطاع الزراعي يحتل مكانة مهمة في اقتصادات البلدان النامية وتبرز هذه المكانة من خلال دور هذا القطاع في توفير المنتجات النباتية والحيوانية والثروة المائية لإشباع حاجات السكان وتوفير فرص عمل لشريحة واسعة من السكان فضلاً عن دخول المنتجات الزراعية في العديد من الصناعات الغذائية والتحويلية ودورها في توفير النقد الأجنبي من خلال عوائد صادراتها وذلك له أثر بالغ الأهمية في توسيع نطاق الاستثمار الزراعي ولاسيما من المحاصيل التي لها آفاق تصديرية، وخلص الباحث إلى ضرورة اعتماد سياسات زراعية من شأنها رفع نسب مساهمة المنتجات الزراعية التي لها آفاق وامكانات توسعية والسعي لمعالجة المشاكل التي تعيق نمو المنتجات الزراعية الأخرى بهدف رفع نسبة مساهمتها في تكوين الناتج الزراعي (حسن والياسري، 2005، 28-30)، وأوضحت زيدان عام 2005 في دراستها عن أثر الاستثمار في النمو الزراعي في البلدان النامية بأن القطاع الزراعي يسهم وبدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ولاسيما في مراحلها الأولى ومن أجل أن يكون هذا القطاع قادراً على تحقيق الأداء المذكور لابد من زيادة قيم التخصيصات الاستثمارية في مجالات استصلاح الأراضي وبناء السدود والمبازل وتنظيم ملكية الأراضي الزراعية وتعديل قوانين الايجارات وتنظيم الحوافز ومنح الدعم للمشاريع الزراعية ذوات الافاق التصديرية ولاسيما في المشاريع التي تنتج محاصيل استراتيجية ونقدية لأن ذلك يعكس أثره في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع المذكور وهذه الزيادة بلا شك تسهم في زيادة مساهمة المنتجات الزراعية في تكوين الناتج الزراعي وذلك يعمل على تحسين وضع ميزان المدفوعات ويدعم الاستقلال الاقتصادي للبلد فضلاً عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي (زيدان، 2005، 24-50)، وأوضحت دراسة عمير عام 2005 دور الزراعة في الاقتصادات العربية بأن القطاع الزراعي يسهم بدوراً مهماً في مكونات ناتجها المحلي الإجمالي على اعتباره القطاع الأساسي الذي ترتكز عليه الصناعة والتجارة وتبرز أهميته من خلال إنتاج السلع الغذائية ودورها في تزويد الصناعة بالمواد الأولية والأيدي العاملة وهي سوقاً لتصريف المنتجات الصناعية، ويعد الفائض الزراعي حسب ما أشار الباحث إلى أنه الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الزراعية، وأكد أيضاً بأن القطاع الزراعي العربي قد حقق أهمية نسبية مرتفعة وازدادت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 10.9% عام 1998 إلى 11.2% عام 2002 ثم إلى 12% عام 2015، وتوصل الباحث في دراسته إلى أنه على الرغم من تعاظم دور القطاعات غير الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي الا أن ذلك يتطلب اعتماد مختلف السياسات والوسائل التي من شأنها زيادة مساهمة المنتجات النباتية والحيوانية في تكوين الناتج الزراعي، لأن تأمين الاكتفاء الذاتي الزراعي يعني حسب ما أوضح الباحث أحد وسائل تأمين الاستقلال السياسي للبلد (عمير، 2005، 38)، وبينت دراسة يحيى عام 2005 عن تقدير وتحليل العوامل المؤثرة في النمو الزراعي في بعض البلدان النامية بأن الزراعة أحد أهم الأنشطة التي تعتمد عليها أغلب الاقتصادات النامية وتعد أيضاً القوة الدافعة لبقية الأنشطة غير الزراعية، وأوضحت الباحثة أيضاً بأن معظم تجارب التنمية التي تحققت في الاقتصادات المتقدمة خلال مدة القرنين الثامن والتاسع عشر بأن الثورة الزراعية فيها سبقت ثورتها الصناعية، أما عن وجهات نظر العديد من الاقتصاديين خلال العقود الماضية عن طبيعة عمل النشاط الزراعي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي، فقد أشارت الباحثة بأن آراءهم اتفقت على أن معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية والمتقدمة على حدٍ سواء يتحدد بمعدل نمو ناتجهم الزراعي، أما الاخفاقات التي تحصل في بعض الحالات فهي بفعل كون القطاع المذكور عرضة للتقلبات الطبيعية وضعف مرونة الإحلال بين عوامل الإنتاج والآفات التي تصيب الإنتاج الزراعي والتي وصفتها الباحثة بأنها قيود تعرقل النمو الزراعي وتشكل قيداً على بقية القطاعات الأخرى، وأوصت الباحثة بضرورة اعتماد مختلف الوسائل والسبل اللازمة لزيادة الكميات المنتجة من مختلف أنواع المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية بهدف زيادة نسب مساهمتها في تكوين الناتج الزراعي لتلافي حصول القيود المذكورة التي من شأنها إعاقة النمو في القطاع المذكور (يحيى، 2005، 37-47)، وفي عام 2008 توصل بلوناس في دراسته عن أثر زيادة إنتاج المحاصيل الاستراتيجية والنقدية ومنتجات الثروة الحيوانية والمائية والغابات في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية معتمداً على نتائج الدراسات في العديد من البلدان المتقدمة التي تحققت فيها ثورة زراعية كبيرة تمكنت من خلالها تأمين أسس ومقومات النجاح المبكر في التصنيع والزراعة، وفي هذا الشأن بينت

وقائع التاريخ الاقتصادي لدول اوروبا الغربية بأنها سبقت أغلب دول العالم في مجال النمو الاقتصادي الصناعي والزراعي بنحو نصف قرن وذلك اتضح في كل من انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا خلال مدة القرنين الثامن والتاسع عشر، وخلص الباحث في دراسته بأن الدول المذكورة لم تتمكن من الوصول إلى مستواها الحالي لو لم تكتمل فيها متطلبات الثورة الزراعية التي تمكنت من خلالها رفع نسب مساهمة منتجاتها الزراعية في تكوين مفردات ناتجها الزراعي (بلوناس، 2008، 16-24)، وأوضحت الباحثة حمد في دراستها عام 2012 عن أثر السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي بأن منتجات القطاع الزراعي النباتية والحيوانية والغاباتية والسمكية لها مكانة مهمة في عدد من الاقتصادات العربية من خلال دورها في زيادة قيم ناتجها الزراعي وهذه الأنشطة تستأثر بنسبة 5% من إجمالي المساحة الكلية في الاقتصادات المذكورة ويعمل فيها نحو 20% من قوة العمل الزراعي، أما نسب مساهمة المنتجات المذكورة في الناتج الزراعي العربي فهي تتباين من دولة إلى أخرى إذ بلغت في السودان 29,3% وفي سوريا 20,4% وموريتانيا 13% والمغرب 11% وفي ليبيا 2,1%، وأوضحت الباحثة حالة عدم التوازن في توزيع الموارد الإنتاجية الزراعية جعلت الأهمية النسبية للمنتجات النباتية منخفضة في ناتجها الزراعي في حين تمتاز أقطار أخرى بارتفاع الأهمية النسبية لمنتجاتها الحيوانية أو غاباتها أو ثرواتها السمكية في ناتجها الزراعي وهذا التباين يظهر بشكل واضح في اقليم الشرق الأوسط والمشرق والمغرب العربي ودول الخليج وذلك عكس أثره في تباين نصيب الفرد من الناتج الزراعي الذي بلغ في لبنان 480 دولار وفي سوريا 466 دولار وفي الأردن 92 دولار سنوياً، وأشارت الباحثة إلى ضرورة السعي لزيادة كمية الموارد الإنتاجية الزراعية في البلدان العربية وتحديث وتنظيم سياساتها الزراعية بالصيغة التي تدعم قطاعها الزراعي مع ضرورة زيادة قيم التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي لأنها لا تصل إلى 2% من اجمالي قيم التخصيصات الاستثمارية في العديد من الأقطار العربية، فضلاً عن ادخال وسائل إنتاج حديثة وبأشكالها المختلفة من أجل زيادة نسب مساهمة المنتجات الزراعية بأنواعها المختلفة في الناتج الزراعي (حمد، 2012، 48-56)، وفي عام 2014 نشر Roser and Ritchie دراسة عن انتاجية الهكتار في المملكة المتحدة أوضح فيها بأن متوسط العائد الزراعي من المحاصيل الحقلية شهد تزايداً كبيراً منذ بداية القرن التاسع عشر بسبب اعتماد القطاع الزراعي فيها على أساليب حديثة تمثلت في استخدام تكنولوجيا حديثة ومبيدات وتحليل نوعية الترب، ساهم في ذلك تحسن الظروف الجوية وذلك جعل انتاجها الزراعي يصل إلى 2,5 طن/ هكتار أما عن بقية المنتجات فقد شهدت هي الأخرى تزايداً وذلك جعل نسب مساهمتها تزداد في ناتجها الزراعي إلى نحو ثلاثة أضعاف في المدة المذكورة، ومنذ عام 1960 عملت المملكة على تطبيق نظم زراعية حديثة تمثلت في زراعة الأرض بأكثر من محصول خلال الموسم الواحد وطورت نظم الري ومنحت حوافز للمنتجين والغت العديد من قيود التصدير، إذ نتج عن ذلك تزايد كبير في انتاجية الهكتار فاق 4 طن/ هكتار فضلاً عن دور المملكة في تطوير انتاج بقية انواع المنتجات النباتية والحيوانية والتصنيع الغذائي مما جعل نسب مساهمتها تزداد في ناتجها الزراعي (Roser and Ritchie, 2014)، وفي عام 2014 بين كرزم في دراسته عن أهم الوسائل والطرق التي يتم من خلالها زيادة مساهمة المنتجات الزراعية سواء كانت نباتية أو حيوانية في رفع معدل النمو الزراعي في البلدان النامية على اعتبار هذا القطاع يولد ناتج صافي وله دور بارز في العملية التمويلية في اقتصادات البلدان المذكورة، وتشغيل أعداد من الأيدي العاملة قد تصل في بعض البلدان إلى 40% من اجمالي عدد السكان فضلاً عن تأمين السلع الغذائية، وخلص الباحث في دراسته إلى ضرورة اعداد دراسات تفصيلية يتم من خلالها معالجة المعوقات التي تحول دون زيادة مساهمة أي من أنواع المنتجات في تكوين الناتج الزراعي (كرزم، 2014، 13-33)، وفي عام 2016 أوضح Pattanayak في دراسته عن واقع الزراعة في الهند بأنها محور التنمية الاقتصادية لأنها تلبي طلبات نمو 1,3 مليون فرد وتساهم في تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة، ويرتبط فيها عدد من القطاعات بروابط وثيقة ويبرز دور القطاع الزراعي في التخفيف من حدة الفقر، ومع ذلك فإن القطاع المذكور يواجه عدداً من المشكلات منها ما يتعلق بقلة ما مستخدم من تكنولوجيا حديثة وتذبذب سقوط الأمطار وعدم توفر المياه بالقدر الكافي للإنتاج الواسع الأمر الذي جعل مساهمة المنتجات الزراعية تشهد تذبذباً وانخفاضاً من سنة لأخرى في ناتجها الزراعي لذا فقد ركز صناع السياسة الزراعية اهتمامهم بهذا الوضع من خلال اعداد برامج وخطط تعمل على رفع الدخل الريفي وتشغيل مزيد من الأيدي العاملة وتحسين البنية التحتية الزراعية والسعي للتخفيف من حدة الفقر، وفي هذا الشأن أكد الباحث بأن ذلك يتحقق من خلال رفع نسب مساهمة المنتجات الزراعية بأنواعها المختلفة في الناتج الزراعي، وأوصى الباحث بزيادة قيم التخصيصات الاستثمارية في القطاع المذكور وتحسين نوعية الترب واصلاح البنى التحتية الريفية واعتماد نظام جديد للتأمين الزراعي (Pattanayak, 2016, 38)، ونشرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة دراسة عن تغيرات المناخ وأثرها في الزراعة والأمن الغذائي عام 2018 أوضحت فيها بأن الزراعة النامية تشهد تغيرات حادة عقب التغيرات الحاصلة في معدلات سقوط الأمطار وارتفاع منسوب مياه البحار والأضرار الناجمة من الآفات والأمراض التي تؤثر في انتاج المحاصيل الزراعية والأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية والاحياء المائية وهذا التأثير يكون متفاوتاً عبر المناطق والبلدان يرافق ذلك حالات الجفاف والفيضانات التي تشهدها الزراعة النامية، لذا عدت هذه العوامل تحديات تواجه أمنها الغذائي وهذه التحديات أدت إلى انخفاض نسب مساهمة منتجاتها الزراعية في ناتجها الزراعي، ومن هنا يظهر دور السياسات الزراعية والتجارية المناسبة في تعزيز حالة التكيف مع الواقع الزراعي الذي تشهده البلدان النامية من أجل توفير القدر الكافي من الغذاء لسكانها لأن الطلب فيها سوف يزداد في عام 2050 بنسبة 50% مقارنة بعام 2012، واقترح الباحث سياسة مثلى تلبي الطلب المذكور وهي زيادة قيم الاستثمار في القطاع الزراعي وتكييف الاستيرادات الزراعية وبما يتناسب مع زيادة الناتج الزراعي وتقليل حالات المخاطرة اللايقين التي تكتنف الزراعة النامية من خلال استخدام وسائل الاستشعار عن بعد (United Nations, 2018, 76).

المبحث الثاني

تطور نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي في العراق خلال المدة 1990-2016

تم توضيح تطور نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي في العراق خلال مدة البحث وكما في الجدول 1 وكالآتي:

أولاً: نسبة مساهمة الناتج النباتي في الناتج الزراعي

تشير نتائج الجدول 1 إلى أن نسب مساهمة المنتجات النباتية في الناتج الزراعي قد بلغت 45% خلال عامي 1990-1991 إلا أنها هبطت إلى 41% عام 1992 إذ يعود سبب ذلك في تناقص مناسيب مياه نهري دجلة والفرات خلال المدة المذكورة، ومنذ عام 1993 ازدادت نسبة المساهمة المذكورة من 53% إلى 59% عام 1996 إذ يكمن سبب ذلك في طبيعة الظروف الاقتصادية التي عاشها العراق خلال المدة المذكورة والتي تمثلت في الحصار الاقتصادي المفروض عليه الأمر الذي تطلب من صناع السياسة الزراعية آنذاك مواجهة آثار الحصار من خلال اتباع سياسات زراعية جعلت المزارعين يتوجهون نحو زراعة الأراضي الحدية والأراضي غير مضمونة الأمطار وبذل طاقات استثنائية لبلوغ هدف الاكتفاء الذاتي ولاسيما من محاصيل الحبوب الاستراتيجية والمنتجات الحيوانية (الساعدي، 2010، 31)، ثم تراجعت النسبة المذكورة خلال المدة 1997 إلى 1999 من 58% إلى 51% إذ يكمن سبب ذلك في قلة أعمال صيانة التربة التي تتركز فيها الملوحة والتي تشكل نسبة 38% من اجمالي مساحة العراق الكلية فضلاً عن المساحة المهددة بالتصحر البالغة 238 الف كم^2 والتي تشكل نسبة 4,7% من مساحة العراق الكلية الأمر الذي عكس أثره في تدني الكميات المنتجة من محاصيل الحبوب الصناعية والنقدية وبذلك قلت نسبة المساهمة ووصلت إلى المستويات المذكورة آنفاً (العزي، 2010)، ومنذ عام 2000 ولغاية عام 2003 تراوحت نسبة المساهمة النباتية في الناتج الزراعي بين 77% إلى 68% إذ يكمن سبب ذلك في سعي العراق في المدة المذكورة إلى تحقيق الاستغلال الكفوء والأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة بالاعتماد على الخطط والمناهج الاستثمارية، واستخدام الأراضي الصالحة للزراعة وإنشاء خزانات ومشاريع مائية وهذا الأمر تطلب نشاط استثنائي في مجالات عديدة اهمها توفر فائض مائي مستمر للأراضي الزراعية (سلمان، 2006، 5)، ومنذ عام 2004 هبطت نسبة المساهمة إلى 59% ثم استمرت بالتراجع إلى 46% عام 2008 واستقرت عند 45% خلال المدة 2009 ولغاية عام 2016، إذ يكمن سبب ذلك في الانفتاح الاقتصادي للعراق على العالم الخارجي منذ عام 2003 واعتماده بشكل كبير على الاستيراد الأجنبي رافق ذلك عدم مقدرة المنتوج المحلي من منافسة المنتجات الزراعية الأجنبية بسبب طبيعة سعر صرف العملة العراقية المغالى بها، وذلك عكس أثره في رفع معدلات التضخم إلى الحد الذي رفع تكاليف الإنتاج الزراعي المحلي وذلك أدى إلى توقف العديد من المزارعين عن العمل وترك أراضيهم والبحث عن أعمال أخرى ذات مردود أعلى ولاسيما في القطاع الصناعي أو الوظيفي (الساعدي، 2010، 36).

ثانياً: نسب مساهمة المنتجات الحيوانية في الناتج الزراعي

تشير نتائج الجدول 1 إلى أن نسب مساهمة المنتجات الحيوانية في الناتج الزراعي قد بلغت 30% عام 1990 إلا أنها تراجعت خلال الأعوام اللاحقة وبلغت 17% عام 1994، إذ يعزى سبب ذلك في قلة حملات تلقيح الحيوانات ونقص كميات الأعلاف ووصولها في أوقات متأخرة الأمر الذي أدى إلى نفوق أعداد كبيرة منها، وفي عام 1995 ارتفعت هذه النسبة قليلاً إلى 18% إلا أنها عادت بالهبوط إلى 17% عام 1996 ثم تزايدت هذه النسبة منذ عام 1997 إلى 19% وهبطت في عام 1998 إلى 16% (دهش، 2003، 19-37)، ومنذ العام المذكور شهدت نسب المساهمة المذكورة تزايداً حتى وصلت إلى 23% عام 2002، إذ يعود سبب ذلك في تزايد اعداد مشاريع الثروة الحيوانية التي تعتمد أساليب التربية والاكثار الحديثة فضلاً عن اعتماد وسائل الرعاية البيطرية والتغذية الصحيحة، ومنذ عام 2003 هبطت النسبة إلى 21% ثم تناقصت إلى 11% عام 2005، إذ يعود سبب ذلك في نقص التغذية وانتشار العديد من الأمراض التي تصيب الحيوانات منها الحمى القلاعية وذلك عكس أثره في تناقص النسب المذكورة في الناتج الزراعي العراقي، ومنذ عام 2006 تزايدت هذه النسبة ووصلت إلى 16% إلا أنها هبطت قليلاً إلى 15% عام 2008 واستقرت عند 17% خلال المدة 2009-2016 إذ يكمن سبب ذلك في نقص الأعلاف وعدم توفر المختبرات اللازمة لإجراء الفحوصات المختبرية البيطرية وقلة الأمصال والأدوية واللقاحات البيطرية واهمال موضوع التراكيب الوراثية للحيوانات المحلية (السنبل، 2002، 35-46).

ثالثاً: نسبة مساهمة منتجات الغابات في الناتج الزراعي

تشير نتائج الجدول 1 إلى أن نسبة مساهمة منتجات الغابات في الناتج الزراعي قد بلغت 12% عام 1990 وازدادت إلى 15% في 1991 ثم إلى 27% عام 1992 إذ يكمن سبب ذلك في الاهتمام بتحسين نوعية اشجار الغابات التي يكثر انتشارها في المناطق الشمالية من العراق ثم تناقصت النسبة المذكورة إلى 23% عام 1993 وذلك بسبب القطع الجائر لأشجار الغابات وعدم استخدام وسائل الاكثار الحديثة، وخلال المدة 1994 إلى 1999 تراوحت نسبة المساهمة المذكورة بين 22% عام 1997 و31% عام 1999 وهي نسبة مرتفعة قياساً بالسنوات اللاحقة إذ يكمن سبب ذلك في الاهتمام بقطاع الغابات خلال فترة الحصار الاقتصادي من خلال توسيع مساحات الغابات واعتماد خطط زراعية وبرامج حديثة لتنمية الغابات إلا أن النسبة المذكورة هبطت إلى 5% عام 2000، ومنذ عامي 2001، 2002 تراوحت هذه النسبة بين 12% و10% إلا أنها عاودت بالهبوط إلى 5% عام 2003 وذلك بسبب طبيعة الظروف غير الطبيعية التي مرت على العراق خلال العام المذكور، ومنذ عام 2004 ازدادت النسبة إلى 29% عام 2010 إذ يكمن سبب ذلك في تحسن مستوى الأداء الزراعي والتركيز على استخدام مدخلات إنتاج حديثة في غابات العراق وتطبيق نتائج البحوث، واعتماد توصيات المرشدين الزراعيين في مجال التوسع في

زراعة وانتاج اشجار الغابات (وزارة المالية، 2003)، ومنذ عام 2013 ثبتت نسبة المساهمة عند 28%، وهذا يعني أن غابات العراق لم تشهد أي تحسن يذكر خلال المدة المذكورة، وذلك بسبب احلال ادوات محل أشجار الغابات في المجال الصناعي ومنافسة المنتوج الأجنبي المناظر لأشجار ومنتجات الغابات العراقية الأمر الذي عكس أثره في قلة التخصصات الاستثمارية اللازمة للغابات العراقية وبذلك بقيت المساهمة عند النسبة المذكورة آنفاً إلى نهاية مدة البحث (الساعدي، 2010، 42).

رابعاً: نسبة مساهمة الأسماك في الناتج الزراعي

يوضح الجدول السابق تناقص نسبة مساهمة الأسماك في الناتج الزراعي منذ عام 1990 والتي كانت 13% إلى أن ثبتت عند 1% خلال المدة 1994 ولغاية عام 2000 إذ يكمن سبب ذلك في عدد من العوامل الفنية والاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل في اعتماد اساليب وأدوات صيد بدائية واستخدام أساليب غير مسموح بها في الصيد والتي تؤدي إلى هلاك أعداد كبيرة جداً من الأسماك الصغيرة والبيوض (دهش، 2003، 22-34)، ومنذ عام 2001 أخذت النسبة المذكورة بالتزايد من 2% في العام المذكور إلى 14% عام 2006 إذ يعود سبب ذلك في ان سياسات الحكومة عملت على تشجيع القطاع الخاص في اقامة مزارع كبيرة لتربية الأسماك اعتمدت فيها أساليب حديثة في التربية والاكثار والرعاية البيطرية، وذلك عكس أثره في تزايد النسبة المذكورة في الناتج الزراعي العراقي، إلا أنها عادت بالهبوط إلى 10% عام 2008 ثم إلى 9% للأعوام 2009، 2010 واستقرت عند 10% خلال المدة 2012 ولغاية 2016، إذ يكمن سبب ذلك في منافسة المنتوج الأجنبي المناظر من حيث النوعية والسعر يرافق ذلك تدني مستوى الكفاءة العلمية والفنية للصيادين وعدم اهتمام الدولة بفتح دورات لتأهيل الصيادين وقلة قنوات التمويل الميسر اللازم لدعم صغار الصيادين، وعدم وجود اتحاد حكومي ينظم عمل الأفراد في هذا المجال لذا أصبحت مهنة الصيد تتم من قبل أفراد غير مؤهلين لهذا العمل (السنبل، 2002، 42-45)

الجدول 1: نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي العراقي للمدة 1990-2016

السنة	نسبة مساهمة المنتجات النباتية %	نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية %	نسبة مساهمة الغابات %	نسبة مساهمة الأسماك %	المجموع
1990	45	30	12	13	100
1991	45	31	15	9	100
1992	41	26	27	6	100
1993	53	21	23	3	100
1994	55	17	27	1	100
1995	57	18	14	1	100
1996	59	17	23	1	100
1997	58	19	22	1	100
1998	56	16	27	1	100
1999	51	17	31	1	100
2000	77	17	5	1	100
2001	68	18	12	2	100
2002	65	23	10	2	100
2003	68	21	5	6	100
2004	59	20	14	7	100
2005	48	11	27	14	100
2006	48	16	22	14	100
2007	47	16	26	11	100
2008	46	15	29	10	100
2009	45	17	29	9	100
2010	45	17	29	9	100
2011	45	17	27	11	100
2012	45	17	28	10	100
2013	45	17	28	10	100
2014	45	17	28	10	100
2015	45	17	28	10	100
2016	45	17	28	10	100

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات 1990-2016.

تطور نسب مساهمة المنتجات النباتية والحيوانية والغابات والأسماك في الناتج الزراعي في العراق للمدة 1990-2016 بصيغة مدرج تكراري

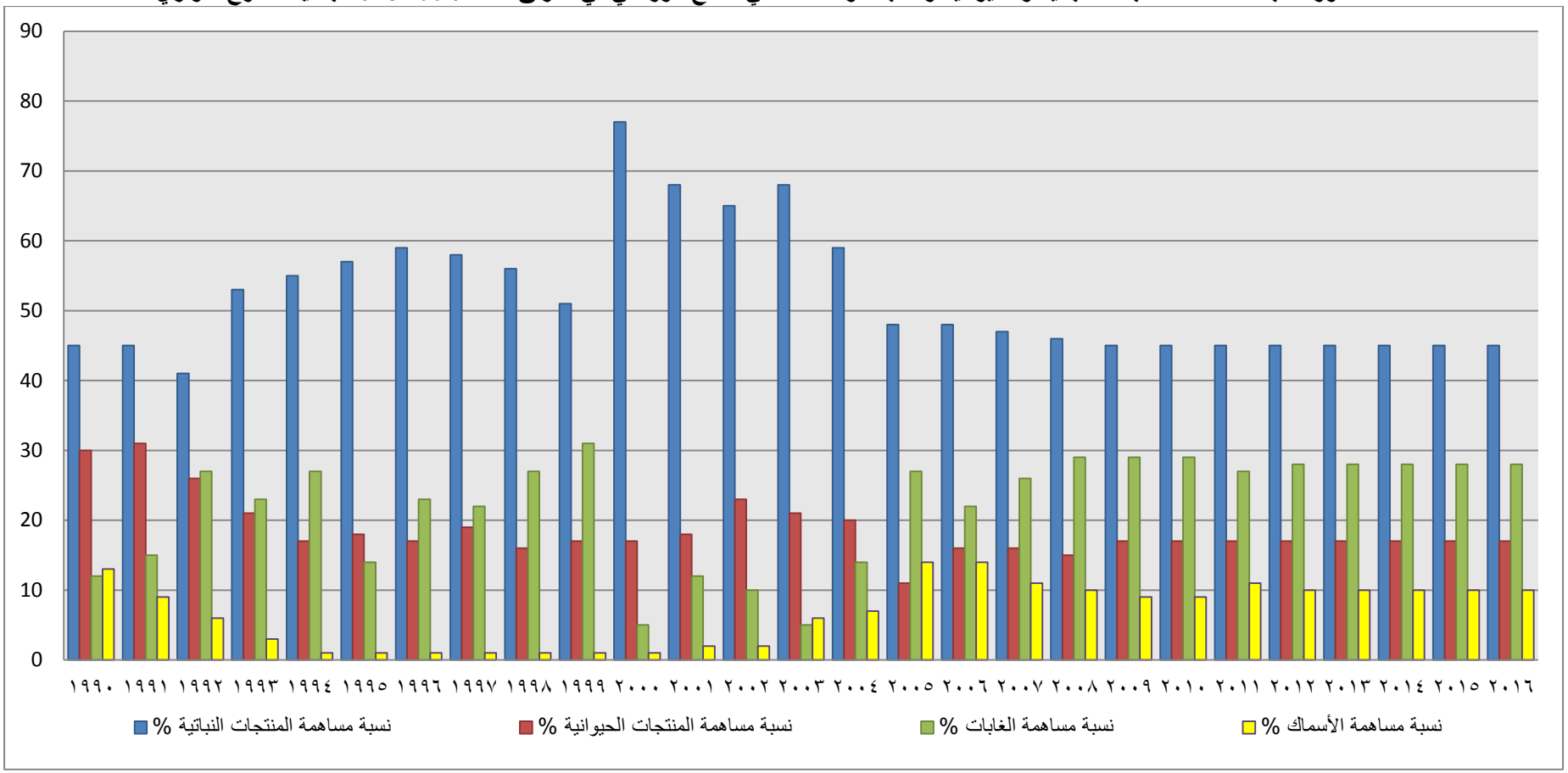

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول 1.

الجدول 2: التنبؤ بنسب مساهمة المنتجات النباتية والحيوانية والغابات والأسماك في الناتج الزراعي في العراق للمدة 2019-2030

السنة	نسبة مساهمة المنتجات النباتية %	نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية %	نسبة مساهمة منتجات الغابات %	نسبة مساهمة الأسماك %	المجموع
2019	42	19	31	8	100
2020	45	20	30	5	100
2021	48	19	27	6	100
2022	46	22	24	8	100
2023	49	21	23	7	100
2024	49	20	24	7	100
2025	46	25	18	11	100
2026	41	29	15	15	100
2027	42	31	18	9	100
2028	40	33	17	10	100
2029	44	28	15	13	100
2030	47	31	10	12	100

المصدر: حسبت النسب من قبل الباحثان بالاعتماد على معادلة الاتجاه العام.

الاستنتاجات:

1- تذبذب نسب مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي خلال مدة الدراسة وتناقصها منذ عام 2003.
2- لم يحظ القطاع الزراعي في العراق باهتمام صناع السياسة الاقتصادية الزراعية رغم أهميته القصوى، إذ أدى ذلك إلى تنافص كميات الإنتاج الزراعي المحلي، وذلك عكس أثره في تناقص نسبة مساهمة المنتجات الزراعية في الناتج الزراعي وارتباط التغذية المحلية بالبلدان الأجنبية وشروطها.
3- تعثر السياسة الإنتاجية الزراعية وذلك عكس أثره في عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي على الرغم من امتلاك العراق للعديد من المقومات التي تجعل هذا الهدف ممكناً.

التوصيات:

1- زيادة قيم التخصيصات الاستثمارية في مجال البنى التحتية واستصلاح الاراضي وتخليصها من مشاكل الملوحة والتعرية، والسعي لتحويل الزراعة الديمية إلى اروائية عن طريق اقامة السدود والمشاريع الاروائية لما لذلك من دور كبير في معالجة مشكلات نقص المياه.
2- تطبيق سياسات واجراءات الحماية الجمركية على المنتجات الزراعية المحلية باعتبارها أحد الوسائل التي تسهم في زيادة الإنتاج الزراعي المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيرادات الأجنبية التي تمارس تأثيرها غير الايجابي في ميزانية الدولة.
3- تطوير وتدريب قوة العمل الزراعية على اساليب الإنتاج الحديثة لأنها تعد الركيزة الأساسية في تنفيذ كافة الأعمال المهنية في القطاع الزراعي على اعتبار ان تطوير الانسان هو الغاية والوسيلة في آنٍ واحد في القطاع المعني أو في بقية القطاعات الأخرى.

المصادر

1. بلوناس، عبد الله، 2008. عولمة الاقتصاد: الفرص والتحديات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 24 (1).
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات 1990-2016.

3. جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية، 2003. القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرات الاصلاح، بغداد.
4. حسن، منى يونس وحسن نوري الياسري، 2005. انعكاسات قوانين منظمة التجارة العالمية في الزراعة والأمن الغذائي العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 11 (39).
5. حمد، نسيم زهير، 2012. اقتصاديات البيئة ومدى تحقيق التنمية المستدامة في بلدان عربية مختارة للفترة (1980-2008)، اطروحة دكتوراه، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
6. دهش، فاضل جواد، 2003. دور تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة بغداد.
7. زيدان، أسوان عبد القادر، 2005. دراسة اقتصادية لبيان أثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة (1980-2000)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
8. الساعدي، محمد عبد الرسول، 2010. لمحات ميدانية على الزراعة الاروائية في العراق، وزارة الزراعة والري، بغداد.
9. سلمان، بثينة حسيب، 2006. الأمن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
10. السنبل، عماد عمار اسماعيل، 2002. النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الزراعي العراقي، اطروحة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة بغداد.
11. العزي، عمر حميد مجيد محمد، 2010. استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
12. عمير، شعفل علي محسن، 2005. الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الزراعة العربية (دراسة حالة دول مختارة)، اطروحة دكتوراه، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
13. كرزم، جورج، 2014. تفاقم وتدهور الأراضي الزراعية الفلسطينية، مجلة آفاق البيئة والتنمية، مركز العمل التنموي، العدد 68.
14. المملكة العربية السعودية، 2004. وزارة البيئة والمياه والزراعة، البوابة الإلكترونية للتعاملات الوطنية، برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية، مؤسسة التنمية العربية الوطنية.
15. النجفي، سالم توفيق، 1987. التنمية الاقتصادية الزراعية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
16. يحيى، يسرى محمود قاسم 2005. تقدير وتحليل بعض العوامل المؤثرة على نمو الناتج الزراعي في بلدان نامية مختارة للمدة (1970-2000)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل.
17. Anderson, Kym, 1987, on why Agriculture declines with economic Growth, http://ageconsearch.umn.edu.
18. Roser, Max and Hammah Ritchie, 2014, Yields and Land use in Agriculture Empirical View, http://ourworldindata.org.
19. Pattanayak, S. K., 2016, State of Indian Agriculture 2015, 2016, Ministry of Agriculture & Farmers welfare Department of Agriculture, Cooperation & farmers welfare Directorate of Economics and Statistics, New Delhi.
20. United Nations, 2018, The State of Agricultural Commodity Markets Agricultural trade, climate change and food security, food and agriculture organization, Rome.